الشكل فيلزم تقدمها من حيث انها متشكلة فلو عكس الامر وانسح الحق
ان الشكل ليس مشخصا بمعنى انه يفيد الهوية بل بمعنى انه لازم للتشخص
من حيث هو متشخص وتقدم العلة يجب ان يكون بذاتها وتشخصها لا
بلوازمها ولا يتوهم ان تقدم الملزوم بالذات يوجب تقدم اللوازم
فان العلة الملزومة لمعلولها متقدمة عليه بالذات مع استحالة تقدم

فصل في المكان وهو اما الخلاء اراد به البعد المجرد عن المادة
واكثر اطلاق الخلاء على المكان الخالي عن الشاغل او السطح الباطن من الجسم الحاوي
المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي لان الجسم ما لم يتناه لم يجز ان يكون
المكان اما غير منقسم لاستحالة ان يكون المنقسم في جميع جهاته حاصلا
بتمامه فيما لا ينقسم ولا ان يكون اما منقسما في جهة واحدة فقط لاستحالة
كونه محيطا بالجسم بكليته فهو اما منقسم في جهتين او في الجهات كلها وعلى
الاول ان يكون المكان سطحا عرضا لاستحالة الجوهري ولا يجوز ان
يكون حالا في المتمكن والا لانتقل بانتقاله بل فيما يحويه ويجب ان يكون
مماسا للسطح الظاهر المتمكن في جميع جهاته والا لم يكن ما ليس له فهو
السطح الباطن من الجسم الحاوي وهذا مذهب المشائين وعلى الثاني يكون
المكان بعدا منقسما في جميع الجهات مساويا للبعد الذي في الجسم
ينطبق احدهما على الآخر ساريا فيه بكليته فذلك البعد هو المكان

المكان اما ان يكون امرا موهوما يشغله الجسم ويملأه على سبيل التوهم وهذا مذهب
المتكلمين واما ان يكون امرا موجودا فلا يجوز ان يكون بعدا ماديا قائما
بالجسم والا يلزم من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام وهو بعد مجرد وهذا
مذهب الاشراقيين ويسمونه بعدا مفطورا لزعمهم انه فطر عليه البديهة
وصحفه بعضهم بالمقطور بالقاف لان له الاقطار ويجب ان يكون
جوهرا لقيامه بذاته وتوارد المتمكنات عليه مع بقاء تشخصه فكانه
جوهر متوسط بين العالمين اعني الجواهر المجردة التي لا تقبل اشارة
حسية والاجسام التي هي جواهر مادية كثيفة فيكون الاقسام
الاولية للجواهر ستة لا خمسة على ما هو المشهور والاول باطل فتعين الثاني
وانما قال الاول باطل لانه لو كان خلاء فاما ان يكون لا شيئا محضا
او بعدا موجودا مجردا عن المادة لا سبيل الى الاول لانه يكون خلاء
اقل من خلاء فان الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء بين المدينتين وما
يقبل الزيادة والنقصان استحال ان يكون لا شيئا محضا قيل قبول
الزيادة والنقصان فيه انما هو على فرض وجوده فلا يلزم منه الا الوجود
الفرضي واما كونه موجودا حقيقة فغير لازم وقد يجاب عنه بانا نعلم بالضرورة
ان التفاوت بينهما حاصل مع قطع النظر عن ذلك الفرض اقول ان
اراد الترديد بين اللاشيء في الخارج والموجود فيه كما هو الظاهر اذ العارة

العقل والنفس والهيولى والصورة والجسم والبعد المجرد

Copyright © King Saud University